السياسات العامة لبناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣

(دراسة في الآليات)

General Policies for Peace Building in Iraq after 2003

(A study in mechanisms)

م. د رشا رعد حميد السلطاني *

تدريسية في جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات – قسم التاريخ

rashar.alsultani@uokufa.edu.iq

Abstract

The process of building peace in Iraq differs from other countries. Iraq has witnessed many challenges, especially after 2003, which constitute an obstacle to building peace. Therefore, building sustainable peace in the diverse Iraqi society nationally, sectarianly and religiously requires drawing up effective strategies and public policy in order to resolve conflicts in peaceful ways through dialogue, tolerance and acceptance of the different. This requires effective political institutions that cooperate with civil society organizations, in addition to the prominent role of the educational side in instilling a culture of peace and acceptance of the other who is different, enhancing the political participation of women and working to address poverty and unemployment because they are a major reason for pushing the unemployed to commit terrorist crimes, by providing opportunities for the unemployed by investing their energies properly, all of which contributes to providing security and peace for society.

الملخص:

إنَّ عملية بناء السلام في العراق تختلف عن الدول الأخرى، فقد شهد العراق العديد من التحديات لاسيما بعد عام ٢٠٠٣, التي تشكل عائقًا أمام بناء السلام, لذلك إنَّ بناء سلام مستدام في المجتمع العراقي المتنوع قوميًا ومذهبيًا ودينيًا، يتطلب رسم استراتيجيات فعّالة وسياسات عامة، من أجل حلَّ النزاعات بطرق سلمية، عن طريق الحوار والتسامح وقبول الآخر المختلف. وهذا يحتاج إلى مؤسسات سياسية فعّالة، تتعاون مع منظمات المجتمع المدني، فضلا عن دور الجانب التعليمي البارز في غرس ثقافة السلام، وقبول الآخر المختلف, وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، والعمل على معالجة الفقر والبطالة، لأنَّهما سبب رئيس في دفع العاطلين عن العمل، إلى ارتكاب جرائم ارهابية، وذلك عن طريق توفير فرص للعاطلين عن العمل، واستثمار طاقاتهم بشكل صحيح، كل ذلك يسهم في توفير الأمن والسلام للمجتمع.

الكلمات المفتاحية (السياسة العامة, النظم السياسية ,بناء السلام, صنع السلام, الآليات)

المقدمة:

إنَّ بناء السلام في العراق من الأمور المهمة، للحد من خطر الانزلاق إلى النزاع أو العودة إليه، وذلك عن طريق تعزيز القدرات الوطنية على جمع المستويات لإدارة النزاع, وإرساء الأسس لسلم وتنمية مستدامة. وهي عملية طويلة الأمد لتهيئة الظروف اللازمة لإحلال سلام مستدام، وهذا يتطلب آليات لبناء سلام وآليات لترسيخ السلام وتعزيزه، وهو جهد تقوم به النخب السياسية والمجتمع على حد سواء، لكن الثقل الأهم منه تقوم به النخب السياسية، التي تتحمل مسؤولية تعزيزه وترسيخه واستدامته, وتتناول تدابير بناء السلام القضايا الاساسية التي تؤثر في أداء المجتمع والدولة، وتعزيز قدرة الدولة على القيام بمهامها الأساسية بصورة شرعية وفعالة.

يتطلب بناء السلام في العراق تحقيق الاعتدال، الذي يشكل ضرورة ملحة للمجتمع العراقي، الذي عانى الكثير من أزمات العنف الطائفي والاثني, لذلك ينبغي العمل على تهيئة بيئة اجتماعية تتقبل ثقافة السلام، وتتعايش مع الآخر المختلف دينيًا أو مذهبيًا أو قوميًا، والعمل على رسم سياسات تقوم بها مؤسسات الدولة، بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني، بالإضافة الى دور الجانب التعليمي ذي الهدف المشترك، لتحقيق التعايش السلمي في العراق. إنَّ بناء السلام مهم للحد من الفوضى وشيوع العنف، في ظل تعرض العراق للنزاع والدمار، لاسيما بعد سيطرة تنظيم (داعش) الارهابي على بعض المناطق، وانهيار البنى التحتية فيها، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وانعدام الخدمات على المستويات كافة. ولغرض تحقيق السلام، لابد من السعي على توفير وسائل تعالج جميع العوائق، من أجل بناء السلام وغرسه داخل المجتمع.

أهمية البحث: يعد مفهوم بناء السلام من أكثر المفاهيم انشغالا في المراكز البحثية, ومن أشهرها تداولا في البلدان التي خرجت من الاستبداد، وتعثرت تجربتها في مسار العدالة الانتقالية, وتنوع هويات شرائحها الاجتماعية. فبناء السلام هدف أساسي للاستقرار السياسي، لاسيما في العراق الذي عانى من دوامة الأزمات بعد عام ٢٠٠٣ على جميع المستويات، فما نحتاجه اليوم هو بناء سلام حقيقي بين مكونات الشعب العراقي، قائم على التسامح والحوار والمحبة بين أبنائه, الأمر الذي يتطلب التركيز حول كيفية العمل على بناء سلام، عن طريق تفعيل آلياته، وهنا تكمن أهمية البحث.

اشكالية البحث: تتمثل اشكالية البحث بسؤال أساسي ومحوري، هو: ما مدى فعالية آليات بناء السلام في تأمين مرتكزات أساسية في مجتمع خارج من النزاع, وانطلاقًا من ذلك، يمكن القول هل يمكن أن تكون الآليات المعتمدة مفيدة للمجتمع للتغلب على الأزمات وتحقيق السلام .

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من أنَّ عملية بناء السلام في المجتمع العراقي، تواجه الكثير من الصعوبات والأزمات، وهو ما يستدعي إيجاد أحسن الفرص والحلول للتغلب عليها، والنجاح في تحقيق السلام والاستقرار، عبر عدد من الامكانات والمرتكزات التي تؤدي إلى بناء السلام والتعايش السلمي، ومن ثَمَّ تعيد الحياة الآمنة للمجتمع، والتطور والنهوض والتنمية من جديد.

هيكلية البحث: يتضمن البحث مبحثين, فضلا عن المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الاول: مفهوم بناء السلام والمفاهيم المقاربة لبناء السلام. وتضمن المطلب الأول منه: مفهوم بناء السلام، أمّا المطلب الثاني فتناول: المفاهيم المقاربة لبناء السلام.

أمّا المبحث الثاني الذي كان بعنوان الآليات الاستراتيجية لبناء السلام، فتضمن المطلب الاول منه: الآليات السياسية، والمطلب الثاني كان بعنوان: الآليات الاقتصادية، أمّا المطلب الثالث فتناول: الآليات الاجتماعية والثقافية.

المبحث الأول

مفهوم بناء السلام والمفاهيم المقاربة

ترتبط هذه المفاهيم بموضوع السلام، لاسيما أنَّ مفهوم بناء السلام كان قد وضع في الأصل، في سياق الجهود التي تبذل بعد انتهاء الصراع، من أجل تعزيز المصالحة وإعادة الإعمار. ثم توسع هذا المفهوم ليشمل منع نشوب الصراعات, بمعنى منع تكرار العنف, أمّا المفاهيم المقاربة فكل منها يعبر عن مغزًى يخص عملية السلام .

ومن أجل تقديم فهم أعمق لمفهوم بناء السلام والمفاهيم المقاربة، لابد من التطرق لذلك وفق المطالب الآتية:

المطلب الاول- مفهوم بناء السلام:

تعددت الطروحات حول ظهور الملامح الأولى لمفهوم بناء السلام, على اعتبار أنَّ مفهوم بناء السلام هو أحد المفاهيم التي جاء بها الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٩٢, إذ إنَّ مفهوم بناء السلام جاء مع المفكر والباحث في مجال دراسات السلام يوهان غالتونغ قبل أكثر من ثلاثين عامًا.[٢] فيوهان هو من وضع الأسس الرئيسة لحل النزاعات وبناء السلام، عن طريق عمله على السلام الايجابي، ومستويات العنف الثقافي*, ولذلك إنَّ مفهوم بناء السلام حسب غالتونغ يعني: (عملية خلق هياكل الدعم الذاتي، التي تقضي على أسباب الحروب والعنف المباشر، وتقديم بدائل لها في حال حدوثها).[٣] إنَّ هدف بناء السلام هو بناء سلام ايجابي ومستدام، في كلمات غالتونغ، يجب العثور على هياكل الصراع، عن طريق إزالة أسباب الحروب، وتقديم بدائل للحرب في الحالات التي قد تحدث فيها الحروب. ويؤكد غالتونغ على المعرفة المحلية والملكية والمشاركة في بناء السلام.[٤] و يمكن القول إنَّ الملامح الأولى لمفهوم بناء السلام، بدأت في الظهور مع مبادئ ويلسون الأربعة عشر, لكن هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتيًا، مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (بطرس غالي) عام ١٩٩٢، والذي يعرف «ببرنامج أو خطة السلام «، ليقدم فيه رؤيته حول تعزيز قدرة الأمم المتحدة، على تحقيق مفهوم شامل لإرساء السلم والأمن الدوليين، مضمنًا فيه أربعة مصطلحات مهمة، تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية، وتستمر مع صنع

السلام وحفظ السلام وبناء السلام, ولذلك يعرف بأنَّه: العمل على تحديد الهياكل التي تعمل على تعزيز السلم وتدعيمه، ودعمها، لمنع العودة إلى حالة النزاع ومنع تكرارها.[٥]

كما عرف مفهوم بناء السلام، بأنَّه: مجموعة من الترتيبات والاجراءات التي يجب ايجادها، لدعم الجهود الرامية لتثبيت التسوية، وضمان عدم العودة إلى حالة النزاع. ففي الواقع يعني هذا المفهوم ضرورة تغيير بيئة الصراع، وإقامة بيئة جديدة أقل إثارة للنزاعات، وأكثر قدرة على توفير الثقة وبنائها.[٦]

وعليه يمكن القول إنَّ مفهوم بناء السلام هو مجموعة إجراءات يتم اتخاذها، والتي يكون أساسها إنشاء مرحلة جديدة من الأمن والسلام في بلدان النزاع، عن طريق ضمان الحقوق والحريات، وتحقيق المساواة والمصالحة المجتمعية، واستئصال كل أشكال العنف.

المطلب الثاني- المفاهيم المقاربة لمفهوم بناء السلام:

ترتبط هذه المفاهيم بموضوع السلام، إذ لا تحمل ذات المضمون، فكل واحدة منها تعبر عن مغزى خاص ومعين بعملية السلام, ذلك أنَّ الانتقال من حفظ السلام وصنع السلام إلى بناء السلام، كانت له مقدمات بحيث عمل العديد من المفكرين على ايجاد طريقة لدعم عمليات حفظ السلام وصنع السلام، ومحاولة إيجاد بديل يمكّن الأطراف المتنازعة من استعادة الثقة، واستعادة ما دمرته الحرب من بنى تحتية, لذلك أصبح تحديد المفاهيم المقاربة لبناء السلام، حاجة للولوج إلى صلب موضوع السلام، من أجل معالجة التداخل بين مفهوم بناء السلام، وبعض المفاهيم ذات الصلة.

أولا– حفظ السلام: هي عملية توسيع امكانات منع نشوب النزاع, وتتم عبر توزيع أفراد تابعين للأمم المتحدة في الميدان, ويتم ذلك بموافقة جميع الأطراف المعنية. كما تشمل عمليات حفظ السلام عادة، إشراك أفراد عسكريين أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة، فضلا عن موظفين مدنيين، وتنحصر مهمة هؤلاء الأفراد في الفصل بين مختلف القوى المتنازعة, ومراقبة وقف إطلاق النار، والإشراف على عمليات نزع الأسلحة، أو انسحاب القوات المقاتلة، دون نسيان دورها الكبير في دعم عمل المنظمات الانسانية وتسهيله، وتقليص تدفق اللاجئين. وقد تطورت طبيعة عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة، لتشمل تأمين القوافل الموجهة إلى المناطق المنكوبة، والإشراف على الانتخابات، فضلا عن استمرارها في القيام بوظائفها التقليدية المذكورة آنفًا، التي أسهمت في الاستقرار في العديد من المناطق، التي شهدت درجة كبيرة من التوتر.[٧]

ويمكن القول إنَّ حفظ السلام هو نشاط سياسي وعسكري، يتضمن الوجود في الميدان، بموافقة الطرفين، لمراقبة الترتيبات المتعلقة بالسيطرة على الصراعات (وقف إطلاق النار، والفصل بين القوات) وتنفيذها، والعمل على حلها حلًا جزئيًا أو تسويات شاملة، وكذلك لحماية إيصال المساعدات الإنسانية. لذلك يعني منع أطراف النزاع من الاقتتال، وتعزيز العلاقات بين الأفراد والمجتمعات.

ثانيا– صنع السلام: يشمل هذا المفهوم العمليات التي تتضمن أي عمل، لدفع الأطراف المتنازعة للتوصل إلى اتفاق سلام, ولاسيما عن طريق الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وقد يتضمن استعمال الوسائل الدبلوماسية، لإقناع الأطراف في النزاع بإيقاف الأعمال العدائية، والتوصل إلى اتفاق سلمي للنزاع, إي إنَّ صنع السلام لا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي من الأطراف لإنهاء النزاع, لأنَّ الاستراتيجيات التي يعتمد عليها صنع السلام، تقترب كثيرًا من الدبلوماسية الوقائية, فلآليات لكليهما تبدو واحدة من حيث اعتمادها على التفاوض, والتفاهم, والوساطة, والتحكيم, والتوافق, والحل بالأساليب القانونية, والعمل عن طريق المنظمات الإقليمية, والالتزام باتفاقيات مسبقة، أو أي وسائل سلمية أخرى.[٨]

وعليه يمكن القول إنَّ صنع السلام، مجموعة من الاجراءات التي يتم اتخاذها، لدفع الأطراف المتنازعة لحل النزاع، عن طريق الوسائل السلمية بإيقاف الأعمال العدائية, لاسيما أنَّ عمليات صنع السلام تخلو من استخدام القوة العسكرية ضد أي طرف من أطراف النزاع .

ثالثا– الدبلوماسية الوقائية: ارتبط ظهور مفهوم الدبلوماسية الوقائية في العلاقات الدولية المعاصرة، منذ ما يزيد على نصف قرن من الزمن، بـ"داغ همرشولد" الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، الذي سعى إلى تطوير أداء هذه المنظمة، عن طريق إدخال مفاهيم من شأنها تمكين الأمم المتحدة، من القيام بدور مؤثر في التشجيع على تسوية النزاعات الدولية، عن طريق الدخول في عملية التفاوض، والاجراءات التي تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية، بهدف منع نشوب النزاعات بين الوحدات الدولية ومنع تصاعدها، وتحولها إلى صراعات، وحصر انتشارها عند وقوعها .[٩]

والدبلوماسية الوقائية، كما حدد مفهومها الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق بطرس غالي، تعني: «منع انفجار النزاعات الدولية، فإذا انفجرت تحول هدفها إلى منع تصاعدها، فإن تصاعدت يصبح المطلوب منع انتشارها لمناطق أخرى. وبالرغم من أنَّ المفهوم لدى همرشولد معني بالإطار التقليدي لعمل الدبلوماسية، فإنَّ الدكتور بطرس غالي وسَّع ذلك الإطار، ليشمل ما يطلق عليه «العمل الإنساني الوقائي» الخاص بمواجهة الكوارث الطبيعية، وما قد يترتب عليها من منازعات. وللدبلوماسية الوقائية معنى متضارب، فقد بنى همرشولد تصوره على تضييق المنازعات، عن طريق إبعاد الدول الكبرى، ومن ثَمَّ اتساع الدائرة. في حين بنى بطرس غالي تصوره على «جر الدول الكبرى لدائرة النزاع»، لممارسة نفوذها على أطراف النزاع بهدف منع وقوعه، أو تحجيم آثاره، أو منع انتشاره.[١٠]

إنَّ مفهوم الدبلوماسية الوقائية يتمركز حول الدور الذي يمكن أن يقوم به الطرف الثالث، مقابل طرفي أو أطراف النزاع، لمنع تحول أزمة كامنة إلى صراع مسلح يتميز بالعنف الجماعي، ودرء آثاره الثلاثة التي تتمثل في القتل الجماعي وظاهرة اللجوء وظاهرة الانتشار إلى أماكن أخرى داخل منطقة النزاع وخارجها, وهذا يتطلب دراسة الوسائل التي تستخدم لمنع النزاع ومدى نجاحها، عن طريق جملة من الاجراءات والسياسات التي تطبق على المستوى الدولي أو الإقليمي من ناحية، وعلى مستوى الدولة المعنية من ناحية ثانية، ودراستها على مستوى الأجهزة التي يمكن أن تؤدي هذا الدور، ومن بينها منظمات ووكالات ومراكز وحكومات وأفراد من ناحية ثالثة.[١١]

وترتبط فكرة الدبلوماسية الوقائية بمفاهيم متعددة، الأول: صنع السلام، وهو» العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية، لاسيما عن طريق الوسائل السلمية، مثل: الوسائل التي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة». والثاني: هو مفهوم حفظ السلام الذي «يعد وسيلة لتوسيع إمكانات منع نشوب المنازعات وصنع السلام على السواء، عن طريق اشتراك أفراد عسكريين أو أفراد من الشرطة وموظفين مدنيين تابعين للأمم المتحدة، للقيام بمهام حفظ السلام»، أمّا بناء السلام بعد انتهاء الصراع - فهو» العمل على تحديد الهياكل التي من شأنها تعزيز السلم وتدعيمه، لتجنب الارتداد على حالة النزاع ، الأمر الذي يمكن أن يحول دون نشوب العنف من جديد بين الأمم والشعوب» .[١٢]

وعليه فإنَّ المفاهيم تتقاطع فيما بينها بهدف تحقيق دعائم السلم الدولي وارسائه، إلا إنَّه لكل منها طبيعته ونطاق تطبيقه الخاص، ولكن يبقى مفهوم حفظ السلام هو الأقرب إلى مفهوم بناء السلام.

المبحث الثاني

الآليات الاستراتيجية لبناء السلام

يعد السلام واستدامته مطلبًا عالميًا انسانيًا، سعت إليه البشرية منذ وجودها, ومع الجهود المبذولة لتحقيق السلام، إلا أنَّها لم تصل إلى طموحها المنشود, فصار من الضروري اتباع سياسات واجراءات توضح ثقافة السلام، وتعزز الثقة والتعاون والتسامح بين الشعوب.

إنَّ عملية بناء السلام مهمة صعبة في المناطق التي تعرضت للدمار والنزاع, فتدمير البنى التحتية من مؤسسات خدمية وأمنية يترك آثارًا كبيرة على الفرد والمجتمع، لذا يتطلب من الحكومات العمل بجدية وإرادة سياسية، من أجل ترسيخ ثقافة بناء السلام. وهناك مجموعة من الآليات لبناء السلام، منها:

المطلب الأول- الآليات السياسية:

قدر تعلق الأمر بالآليات السياسية، يتطلب تحقيق التعايش السلمي الوحدة الوطنية، فتحقيق الوحدة الوطنية ركيزة أساسية لبناء السلام، والانتقال بالدولة والمجتمع من حالة تصارعية تهدد السلام والاستقرار إلى حالة من السلام, فطبيعة النظام السياسي وخياراته وسياساته تؤدي أدوارًا أساسية إيجابًا أو سلبًا في توفير المناخ الملائم، والتعايش السلمي، أو تفكيكه وتفتيته، فالنظام السياسي الذي يمثل مصالح الجميع، ويحقق طموحاتهم، ويشبع حاجاتهم، ويعمل على تحقيق درجات العدالة والمساواة بينهم، سيكون قد خطى خطوات عليا في طريق مشاعر الولاء والانتماء للوطن. كذلك تتطلب عملية بناء السلام، أن ينطلق النظام السياسي في سياساته وخطواته من مفهوم الدولة بأكملها، وينظم وظائفها وأدوارها المختلفة وفقا لذلك المفهوم، ويؤسس المشروعات والهياكل والمناصب والمسؤوليات، لمكونات المجتمع كافة بدون تميز لهذه الفئة أو تلك، وبذلك يكون قد قطع طريقًا في خلق شعور الإنصاف والعدالة لمواطنيه[٣١]. ومن ضمن الآليات السياسية لبناء السلام، هو الحكم الرشيد الذي يرتبط بالمؤسسات

والآليات، التي يتم عن طريقها إدارة العلاقة بين المواطن والحكومة، وتلبية الدولة لحاجات المصلحة العامة, لذا فالحكم الرشيد يتضمن اختيار القائمين على السلطة، ورصدهم واستبدالهم, فحرية اختيار الحكام واستبدالهم، وإدارة الموارد البشرية بطرق تحقق العدالة الاجتماعية، إلى جانب فسح المجال للنشاط الفردي والمؤسساتي، وزيادة الثقة بين الحاكم والمحكوم، مع توفير متطلبات الحرية الداعمة لبناء السلام. وتعدّ المشاركة وبناء المؤسسات عاملين أساسيين، دون الانزلاق إلى نزاع عنيف، وإنتاج مجتمعات أكثر مرونة. والاستبعاد هو أحد العوامل التي تطلق شرارة الانزلاق إلى النزاع, وكل الحالات التي تفادت هذا الانزلاق، هي التي حققت تسويات شاملة.[١٤] لذلك فإنَّ السبيل الأنجح لبناء السلام، هو تقوية المجتمع، والبدء في البناء من القاعدة، بتطوير الهياكل المؤسسية الرسمية وغير الرسمية. وفي العراق نسبة معقولة من المؤسسات، بإمكانها تحقيق التحول الديمقراطي، وبناء السلام، فضلا عن أنَّ العراق يتمتع بميزة هي وجود إدارة مدنية، تغطي أجزاءً كبيرة من البلاد، ولإعادة حيوية هذه البنية الإدارية، يجب ملؤها بتكنوقراط عراقيين، وتوضيح العلاقة بين الإدارة المدنية في بغداد والإدارة في باقي المحافظات، وفق شروط تتمثل بالحاجة لقيام دولة قوية متماسكة، قائمة على فلسفة سياسية تتقبل شروط عملية التحول السياسي وبناء السلام [١٥].

كذلك من الآليات السياسية لبناء السلام، الثقافة السياسية الديمقراطية التي تفضي إلى بناء السلام، ومن ثم بناء الوحدة الوطنية، لأنَّ الثقافة السياسية المساهمة، تسهم في بناء دولة تتجاوز أطر الجماعات الأثنية، لصالح بناء مؤسسات وأطر وطنية شاملة، أي إقامة جهاز سياسي وإداري على مستوى الوحدة السياسية، إذ يمنح هذا الجهاز السياسي الحرية والمساواة[١٦].

ولابد من القول إنَّ بناء السلام، هو نقيض للتعصب والانغلاق، ونقيض للطائفية، وهو نقيض للإقصاء والتهميش، بل هو المشاركة والاندماج في الحياة السياسية انطلاقًا من مبدأ المواطنة. وعليه فالمواطن ينبغي أن يعي الصراعات التي تفرق بينهم، ويدركون أهمية التضامن المادي الذي ينجم بينهم، ويزيد من مشاعرهم الجماعية في نفوسهم[١٧].

إنَّ بناء السلام في العراق، لا يمكن أن يتجسد دون التخلي عن الطائفية السياسية، والعمل على أن يكون التنافس السياسي، مبنيًا على وفق البرامج السياسية والانجازات التي تحققها كل قائمة انتخابية، بدلًا من معيار الطائفية والقومية والمذهبية [١٨].

كذلك من الآليات المهمة لبناء السلام، هو تحقيق الأمن في المجتمع, لأنَّ انعدام الأمن يهدد السلام في المجتمع, ولا شكَّ أنَّ بناء الأمن الوطني، وتوظيف استراتيجية حقيقية له، أضحت رديفًا لبناء الدولة العراقية، وبناء السلام، وهذا يحتاج إلى استراتيجيات تتناسب مع المرحلة المقبلة، عن طريق تعزيز الواقع الأمني، وتطوير المؤسسات الأمنية التي تسهم في تحقيق الأمن ومن ثَمَّ بناء السلام.

المطلب الثاني- الآليات الاقتصادية:

تعد التنمية الاقتصادية والتوزيع الأمثل للثروات, وتوفير فرص عمل للعراقيين, وتنمية العدالة الاجتماعية، وانقاذ العراقيين من حالة اليأس التي سيطرت عليهم، من متطلبات بناء السلام في العراق, وهذا يتطلب وضع سياسات اقتصادية ضمن خطة وطنية شاملة للتنمية, وتعديل الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية كافة[١٩]. إنَّ التنمية المستدامة مقياس حقيقي لرفاه الإنسان، وأداة فاعلة لبناء السلام, إذ إنَّها تتعلق بتوسيع خيارات الناس، بما يؤمن قدراتهم ويعززها, كما تعزز حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والديمقراطية. فالتنمية البشرية المستدامة هي عملية تطول إدارة الأسواق، والإدارات الحكومية، والعلاقات بين الحاكم والمحكومين، والحكومات والمؤسسات التشريعية، والأحزاب السياسية، والمجتمع بعامته، ويتحقق اسهامها في الواقع، عن طريق تأثيراتها في تعزيز القدرات والحريات الفردية للإنسان. وإنَّ التنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية، مثل: تحسن الصحة والتعليم وتطوير القدرات والمهارات، بل تمتد إلى أبعد من ذلك من حيث الانتفاع، سواء في مجال العمل أو عن طريق توفير فرص الابداع، والتمتع بأوقات الفراغ، أو ضمان حقوق الانسان، أو المشاركة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[٢٠]

وفي هذا السياق، تمثل الموارد الطبيعية والامكانات الاقتصادية، أهم متطلبات بناء السلام، وسببًا رئيسًا لاستقرار الدولة على الصعيد الداخلي والخارجي, وتقاس قوة الدولة بما تمتلكه من موارد داخل أرضها وخارجها. وكذلك مدى نفوذها في المجالات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية, لذلك تعد الموارد الطبيعية حجر الأساس في بناء السلام، لما لها من دور في توفير مدخلات العملية التنموية، ومن ثم تحقيق الاستقرار في البلاد[٢١].

لقد اثبتت تجارب الشعوب، وعلوم الاجتماع، والدارسين لحركة التاريخ، حقيقة أن توفير رغيف الخبز يبعد شبح الارهاب, فالاستقرار الاقتصادي بلا شك مرتبط بشكل عضوي بعملية بناء السلام، بل إنَّ الأمن لا يمكن أن يستقر وسط شعوب جائعة. فبدون الأمن لا توجد تنمية، وبدون تنمية لا يوجد أمن، والظاهرتان مترابطتان لدرجة أنَّ من الصعب أحيانًا التمييز بينهما، وكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن وبالعكس, وكلما نظمت الدولة الأمور الاقتصادية لمد المجتمع بما يحتاج إليه، يتعود المجتمع على التوفيق بين المطالب المتنافسة في إطار المصلحة الكبرى, وحينها فإنَّ درجة مقاومة المجتمع وأفراده للعنف والفوضى والمهددات ستزداد بدرجة كبيرة[٢٢].

وفي هذا السياق، ينبغي على الحكومة اتباع سياسات اقتصادية نافعة، والقضاء على الفساد بأشكاله كافة,

وإنشاء مؤسسات رقابية فعّالة, وتعزيز مبدأ الشفافية, وتشجيع الاستثمار الحقيقي. كذلك من الاجراءات الضرورية في المناطق التي تعرضت للدمار والنزاع والخراب، اتباع سياسات فعالة وتعويض المتضررين, إذ ينبغي ضمان حقوق الأفراد جميعًا، ولاسيما الضحايا، وصيانة كرامتهم وتحقيق العدل. وينطوي مفهوم التعويض على عدة معانٍ ،من بينها التعويض المباشر ورد الاعتبار, وبالمقابل فإنَّ عدم التعويض يشعرهم بالظلم والخسارة، ولا يؤدي إلى بناء سلام حقيقي, فيجب على الحكومة إذا أرادت سلامًا حقيقيًا على أسس متينة، إصلاح البنى التحتية والمنازل والأراضي التي دمرت، وتوفير فرص للعاطلين عن العمل، وتهيئة التعليم والصحة والرعاية ومستلزمات الحياة الكريمة كافة.[٢٣] .

إذ إنَّ هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية، وبناء السلام واستدامته بعد انتهاء الصراعات والحروب، مما يعزز ثقافة السلام بينهم، عن طريق مشاريع الشركات والحكومات والمنظمات المحلية والدولية، التي تعمل على تعزيز التنمية في المناطق الهشة والمتأثرة بالحروب، وسيكون أول خطوة للاستقرار السياسي والأمني[٤٢] .

مما سبق نستنتج أنَّ العراق يمتلك القاعدة الأساسية للانطلاق، في عملية التطوير والتنمية الاقتصادية وبناء السلام، عن طريق امتلاكه للموارد الثلاثة الأساسية، الطبيعية والبشرية والمالية، التي تمثل مصدر الثروة الوطنية، التي تمكنه من الارتقاء بالمجتمع، والعمل على تطويره، والتوظيف السليم والاستغلال الصحيح لهذه الموارد، والسعي إلى الحفاظ عليها من الهدر والضياع، وتوفير فرص للعاطلين عن العمل، كل ذلك في سبيل أن ينعم المجتمع العراقي بثمرات موارده، ويسهم في صنع السلام.

المطلب الثالث- الآليات الاجتماعية والثقافية:

إنَّ العراق بلد متلون اجتماعيًا بين ألوان الطيف المتعددة, مما يجعل الخريطة الاجتماعية متباينة. فإذا نظرنا للموروثات الموجودة لدى أغلب العراقيين (في التفكير والسلوك)، رأينا العنصرين الأكبر، هما: الموروثات الطائفية والموروثات العشائرية, وقد طغى كل منهما حتى على الكفاءة, وتارة تغلب موروثات على أخرى في ظل التداخل بين الواقع العشائري والطائفي في العراق. ومما لاشك فيه أنَّ بناء السلام في العراق, ولاسيما في المناطق التي تعرضت لتنظيم (داعش) الارهابي، لا يمكن أن يقوم فيه الجهد الحكومي فقط, بل يحتاج إلى جهود محلية يكون لها دور كبير في تشكيل الوعي والرأي العام[٢٥] .

ولا يمكن إهمال التغيرات التي يعيشها العالم، في ظل ظهور الموجة الثالثة (العولمة)، بعبارة ألفن توفلر المفكر الأمريكي في المجالات المستقبلية ثورة (الإنفوميديا)، فأصبح العالم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، التي تنقل الحدث بالصوت والصورة، أسرًا لقيم هذه الثورة المعلوماتية، وبكل ما تجلبه من فائدة، إلا أنَّها تؤدي إلى الخضوع لثقافة الصورة، وأصبح لها تأثير كبير في بناء السلام أو تهديده، عن طريق دورها الكبير في توجيه الرأي العالم العالمي والمحلي، إلى قضايا معينة من شأنها إسقاط أنظمة وإحلال غيرها، كما في ثورات الربيع العربي، أو إحلال السلام عن طريق عمليات الضغط التي تمارس على صناع القرارات ومتخذيها. لذلك فإنَّ أهم الآليات الاجتماعية والثقافية لبناء السلام، هي:

أولا – الحوار :

الواقع إنَّ بناء السلام الذي تدعو له جميع القوى الخيرة في البلاد، هو البديل الطبيعي والفعال لمواجهة هذه الأخطار، والقائم على مبادئ الحوار والتسامح الديني والمذهبي، والرافض لجميع أشكال التعصب والتقوقع، التي تلحق أسوأ العواقب بالوحدة الوطنية، والمصالح العامة للعراق[٢٦]. إنَّ أهم متطلبات المرحلة التي نعيشها اليوم، هي مسألة تعزيز ثقافة الحوار وقبول الآخر، لأنَّ العراق لا ينهض إلا بقوة أبنائه، وأنَّ هذه القوة لا تكون إلا بالتحاور والاجتماع على ثوابت مشتركة، تكون قاعدة للانطلاق نحو رؤية مشتركة[٢٧]. أنَّ الحوار القائم على قاعدة الاعتراف المتبادل، والاعتراف بالمغايرة والتعددية الثقافية، سيتغلب على الصعوبات والمعوقات التي تحول دون قيام حوار وتفاهم، يكون بمنزلة جسرًا للمجتمعات المختلفة نحو آفاق الغد، في ظل القيم ومعطياتها المثلى، التي جاءت بها الأديان السماوية، وارتكزت عليها القوانين, لذا فإنَّ بدء الحوار بمواطن الاتفاق، طريق إلى كسب الثقة وافشاء روح التفاهم, ما يفتح آفاقًا للتلاقي والاقبال. أمّا الحوارات التي تبدأ بمناقشة نقاط الاختلاف والتوتر، أو ما يسمى بالنقاط الساخنة، حوارات كتبت على نفسها الفشل سابقًا. على أنَّ الحوار يبدأ من المشترك ليعالج المختلف فيه، دون الاكتفاء بالمشتركات، وإلا كان ترسيخ مبادئ متفق عليها، وأغلب ذلك يحصل في الحوارات التي تعتمد المجاملة[٢٨].

لذا ينغي أن يكون هناك تحاور في المجتمع، وهذا التحاور ينبغي أن يقوم على أسس وطيدة، من الصدق مع الآخر والاخلاص له، ويكون أيضا حوارًا مبنيًا على أساس مصالح الجميع، دون تمييز بين الآخر, ومن أجل بناء السلام عن طريق الحوار، ينبغي أن تتضمن أمورًا عدة، منها[٢٩]:

١- الإيمان بوحدة العراق، وهذا ما أكدته العديد من التجارب والتحديات، وأكدته المواقف التي اتخذت من المكونات جميعها.

٢- نبذ العنف والاحتراب الطائفي، والإيمان بسياسة السلام والاستقرار.

٣- الرجوع إلى الثقافة والقيم الإسلامية، والحفاظ على العادات والأعراف والتقاليد الاجتماعية الأصيلة، ولا ننكر تسرب الثقافة الغربية سياسيًا وأخلاقيًا إلى شرائح وأوساط متعددة.

٤- احترام مقدسات العراق وشعائره ورموزه الدينية والعلمية، التي تغذي الشعب العراقي بروح وحدوية وترقى به إلى تكامل اجتماعي، وقيم سياسية وحدوية.

إنَّ ثقافة الحوار من أجل الانصاف، هي الركيزة الأساسية لبناء السلام، بما يتجاوز القانون المحض، ويتجنب انزلاق التنازع إلى هاوية العنف المجتمعي.[٣٠] لذلك فإنَّ كثيرًا من الصراعات التي تؤدي إلى هدم القيم, وتقويض المجتمعات, ناشئة عن سوء الفهم بين البشر, وعن سوء الأفكار المسبقة, وعن التجارب المتراكمة. وهذا بدوره يؤدي إلى انعزال المجتمعات البشرية بعضها عن بعض, وانكماشها بل انغلاقها على نفسها، مما يؤدي إلى نشوء أفكار وممارسات وتجارب خاصة بها، تعمق عزلتها وتقطع صلاتها بغيرها من المجتمعات, لذا لا بدَّ من وسيلة تكسر بها القوقعة التي يعيش بها هذا المجتمع أو ذاك، وإعادته إلى التجانس والتفاعل مع المجتمع البشري ككل. والحوار هو الوسيلة الوحيدة التي تسهم في التقارب بين الشعوب والأمم، وإزالة الحواجز النفسية والفكرية بين المجتمعات البشرية.[٣١] .

وبذلك فإنَّ الآلية الأولى لبناء السلام، تعتمد على تطوير ثقافة الحوار، وتعزيز حقوق الإنسان, ونبذ العنف والاقصاء والتهميش والتمييز بين أبناء المجتمع الواحد، التي تزيد من تشظي المجتمع العراقي وانقسامه. ولنجاح عملية صنع السلام، ينبغي احترام الاختلافات المجتمعية، وإدارتها بعقلية حضارية منفتحة, وإشاعة روح التسامح, والقبول القانوني والاجتماعي بتعدد الآراء والأفكار، وهذا بدوره يؤدي إلى الألفة والمحبة بين أبناء المجتمع الواحد.

لذلك، يمكن القول إنَّ الحوار القائم على قاعدة الاحترام المتبادل، والاعتراف بالتعددية، يتغلب على الصعوبات، ويؤدي إلى التفاهم، وكسب الثقة، ويفتح آفاقًا كبيرة للتلاقي والإقبال، فهو الطريق الأمثل لحل إشكالية تضاد الأفكار وتصادمها، وتؤدي إلى الألفة والاعتراف بالآخر .

ثانيا- تفعيل دور المرأة:

نجحت المرأة في العراق في الوصول إلى أول صيغة للحكم بعد التغيير, واحتلت موقعًا في مجلس الحكم الانتقالي، كما حصلت على حصة في الحقائب الوزارية في الوزرات الأربع التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣, وكذلك في المجالس التشريعية التي تشكلت لمجلس الحكم, والجمعية الوطنية, ومجلس النواب الحالي, إذ إنَّ إشغال المرأة لمراكز قيادية في مؤسسات الدولة، ينبغي أن ينطوي على معنى مهم، وهو أن يكون لها تأثيرها في مجريات أحداث العنف, وفي العملية السياسية الرامية إلى المصالحة وبناء السلام[٣٣]. وكان للمرأة مساحة مهمة في منظمات المجتمع المدني، ودورها في حماية حقوق المرأة، وتوسيع آفاق حضورها الاجتماعي, وتعزيز رؤيتها الايجابية لذاتها, ورؤية المجتمع لها, فإنَّ حياة جديدة قد بدأت، للتأكيد على إحداث تغيير تنموي وانساني وثقافي، في أوضاع النساء العراقيات، وهذا دليل لا يضاهيه دليل، في أنَّ المجتمع العراقي قد تغير[٣٣].

إنَّ للمرأة دورًا أساسيًا في بناء السلام، نظرًا لما تمتلكه من مؤهلات للمشاركة في تجنب حوادث النزاعات والصراعات، والعمل على إدارتها ومن ثم مناقشتها، عن طريق مبادرات إحلال السلام وبنائه. فبالنسبة لدورها المباشر في عملية نشر ثقافة السلام، يمكن أن تأخذ العمل كمستشارات أو خبيرات استشارة، وهذا يعطيها دورًا للضغط داخل الوفود، والعمل على تقديم الحلول لمعالجة المشكلات. وهناك طرق أخرى تتمثل في اشتراك وفود نسائية في المفاوضات، أو قيام الفاعلات في المجتمع المدني، ممن لديهن انتماءات شعبية قوية، من أجل تأييد الاجراءات السلمية, وبناء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني في منطقة النزاع، كإجراء للوساطة على المستويات كافة المتعلقة بمفاوضات السلام[٣٤].

إذ إنَّ للمرأة دورًا أساسيًا في عملية نشر ثقافة السلام, وذلك ينبغي إعطائها هذا الدور غير المباشر, والقبول بمساهمتها على الأصعدة الاقتصادية والسياسية كافة, ولعل من أدوار المرأة غير المباشرة وأهمها تربيتها للنشء, فالتنشئة الاجتماعية للفرد هي أساس الأفكار والسلوك والمعتقدات, وتمثل الأسرة الأساس لمنظومة القيم التي يتكون فيها وعي الفرد وادراكه للواقع, بعبارة أخرى، إنَّ للمرأة دورًا أساسيًا في عملية التنشئة بشكل عام, وهذا الدور يمثل للمرأة دورًا غير مباشر، يمكن عن طريقه ترسيخ مبادئ وقيم ثقافة بناء السلام وتعزيزهما، في التربية للأبناء، وفي طرق التعامل معهم، أو مع الآخرين أيضا[٣٥].

يتضح مما سبق، أنَّ الدور الأساسي والمهم في نشر ثقافة بناء السلام، يقع على عاتق المرأة، أمّا بصورة مباشرة عن طريق المفاوضات ومنظمات المجتمع المدني، أو بصورة غير مباشرة عن طريق التنشئة الاجتماعية للأبناء، إذ يمكنها نشر ثقافة السلام وقيمها ومبادئها، وتعزيز قيم التعاون والتضامن لبناء السلام .

يمكن القول: إنَّ الظروف الصعبة التي مرَّ بها العراق من حروب وحصار اقتصادي، حرمت المرأة وزادت من حرمانها من ممارسة حقوقها الأساسية، لذلك ينبغي إيجاد مؤسسات انصاف وتأهيل، ومراكز لإيواء النساء المنتهكة حقوقهن، فضلًا عن تقديم الخدمات بأنواعها طبية ونفسية وقانونية، وتقديم أي مساعدة تحتاجها المرأة الضحية.

إنَّ تفعيل دور المرأة محور أساسي في بناء السلام، والدعوة إلى التسامح وحل المشكلات الرئيسة كافة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل مستقبل آمن مستدام.

ثالثا- المجتمع المدني:

لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا فعّالًا في بناء السلام بعد عام ٢٠٠٣, إذ أدى التحول الديمقراطي وتدهور الاوضاع، التي رافقت التحول إلى فسح المجال لمنظمات المجتمع المدني أن تتأسس وتعمل على معالجة قسم من التدهور الذي مر به المجتمع العراقي, إذ لعبت بعض هذه المنظمات دورا كبيرا وقامت بأدوار سياسية متعددة في العراق ومنها دور الوسيط بين الحكومة والمواطنين من خلال الوساطة والتوفيق, إذ كانت قنوات اتصال لنقل أهداف المواطنين ورغباتهم بطرق سلمية وبناءة وتنسيقها وتبويبها وابلاغها للحكومة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيقها[٣٦]. كما أنَّها عملت على معالجة الانقسام والصراع داخل المجتمع العراقي، عن طريق تدريب الشباب العراقيين على أسس بناء السلام، والعمل على تحويل الصراع عن طريق تحويل الجوانب السلبية فيه إلى جوانب إيجابية، والعمل على تعميق أسس التآلف التاريخي وتنميته، وخلق هوية وطنية مشتركة لبناء دولة المؤسسات، عن طريق التأثير في أطراف هذا الصراع، بإيجاد منطقة وسطى ومشتركة بين هذه الأطراف، بهدف إقامة سلام دائم، والدفع باتجاه استمرار الحياة لا تعطيلها[٣٧].

إنَّ تدهور الواقع الاجتماعي في العراق، انعكس على المواطن العراقي لاسيما بعد سيطرة تنظيم (داعش) الارهابي، وبدء عمليات التحرير من قبل القوات الأمنية، وهجرة العراقيين من تلك المناطق إلى مناطق أكثر أمانًا, إذ قامت منظمات المجتمع المدني بدور محوري في أوضاع ما قبل الصراع وبعده في العراق، فأعداد

الوفيات بين المدنيين، والتهجير القسري، واستهداف الأطفال والنساء والصحفيين، وتدمير المدن والمدارس والمستشفيات, جعلت الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني مضطرة لاستخدام كل طاقاتها، لإيجاد بدائل للعنف، ولإنهاء الحروب ومنعها من العودة، وبناء السلام، فقد كان هدف هذه المنظمات بناء مجتمع مدني عصري، يؤمن بالتعددية والمساواة واحترام الحقوق, وبالمواطنة والتعايش السلمي، والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز أو تفرقة, بحيث يشعر المواطن أنّه ينتمي إلى وطن، وليس إلى أقلية مذهبية أو دينية أو عرقية[٨٣].

ولعل أهم وظائف منظمات المجتمع المدني، في حل النزاع وبناء السلام، يمكن إيجازها عن طريق الآتي[٣٩]:

العمل على إدراج موضوعات حل النزاع على أجندة السياسات العامة للدولة.

إبراز صوت منظمات المجتمع المدني، والفاعلين الاجتماعيين، وتفعيل أدوارهم وقت النزاع.

السعي إلى تقديم مبادرات السلام، من أجل تعبئة المجتمع المدني، والضغط من أجل إيقاف العنف.

وكل ما ذكر تمَّ تبنيه في العراق بشكل أو بآخر، من قبل منظمات المجتمع المدني في العراق، عن طريق تشكيل شبكات مشاركة للإغاثة، وتقديم الاحتياجات الأساسية، التي شملت توفير الخيام، والمواد الغذائية، والملابس، والأغطية للنازحين في المناطق السكنية، أو في المخيمات المخصصة لهم، وكانت جهودها كبيرة وداعمة للجهود الحكومية, فضلا عن عمليات الرصد والتوثيق التي تقوم بها العديد من المنظمات، لما يتعرض له النازحون من انتهاكات لحقوق الانسان من جهة, أو توفير البيانات عن أعدادهم واحتياجاتهم لباقي المنظمات والجهات المعنية الأخرى لأجل تقديم الجهود لدعمهم, ولكن لم تكن تلك الجهود تلبي جميع الاحتياجات للنازحين، لكونها أكبر من الامكانات المادية والمالية لهذه المنظمات ذات التمويل المحدود.

رابعا- دور التعليم في نشر ثقافة السلام:

يعد التعليم إحدى أدوات نبذ خطاب الكراهية, وإحدى أدوات تنشئة المجتمع على قبول الآخر المختلف، حيث يتعلق ببناء العقول كي تكون مستعدة لتقبل الآخر المختلف, وتتركز في العمل ضمن المقررات الدولية لبناء السلام، ويتطلب بذل الجهود على عدة مستويات، والتفكير في كيفية بناء العقول والأفكار، وتطبيق ما تعنيه هذه المفردة على أرض الواقع. ومن أجل تبني نشر المفاهيم والأفكار المعتدلة، التي تسهم في بناء السلام، يتطلب العمل على[٤٠]:

كيفية نشر التعايش السلمي وترسيخه بين مكونات المجتمع، الذي ينبع من نبذ خطاب الكراهية والعنف في المجتمع، واللجوء إلى الحوار في حل المشكلات.

تبني مفهوم الاستماع وقبول الآخر المختلف، بالطريقة التي يمكننا العمل في ضوئها، على تحقيق السلام ضمن مراحله المختلفة، في مناطق شهدت نزاعات وتباينات سياسية، ومقاطعات ورفض للعمل مع الآخر.

إنَّ تجسيد مفاهيم السلام في المناهج التربوية والتعليمية، وتطوير قدرات التدريسيين في هذا المجال، هو تجسيد لرسالة اليونسكو، أي تجسيد للرسالة الانسانية والتوجهات الدولية، التي تؤكد على تعزيز دور التربية في مجال السلام وتفعيله، وتأتي ضمن منهج الأمم المتحدة في تفعيل دور التعليم في نشر ثقافة السلام، التي تهدف في الأساس إلى تحويل التفاهم العنيف إلى حوار بنّاء وفاعل، يشترك الجميع في رسم سياساته والهدف منه, وهي مسألة سهلة فيما لو توفرت الإرادة والتخطيط السليم، وهذا مطلوب في كل المؤسسات التي تعمل في مجال التربية والتعليم.[٤١]

وتوفر المدرسة والجامعة مربين، يغرسون القيم في نفوس الطلبة, قبل أن يلقنوهم نصوص الكتب. فالبيئة التعليمية تشجع على الحوار، وقبول التنوع الثقافي والأثني والعرقي, وتؤكد على السلم المجتمعي والتكامل الإنساني, فضلا عن ذلك تقع على المعلم مسؤولية مكافحة التطرف بصورة وقائية، عن طريق تعزيز مهارات التفكير الناقد, إذ لوحظ أنَّ التدريب على التفكير المنطقي, وحل المشكلات, ومهارات التفكير الناقد، تعدّ عناصر مهمة في مكافحة التطرف[٤٢].

الخاتمة:

إنَّ الآليات والاستراتيجيات السياسية، التي تعزز عملية بناء السلام والسلم المجتمعي، تختلف حسب النظام السياسي, إذ إنَّ العملية الأساسية لبناء السلام في الدولة، هي إعادة بناء المؤسسات حتى تتمكن الدولة من استعادة قوتها، التي فقدتها بسبب الأزمات، كالهوية, والاندماج وغيرهما, لذلك يتطلب بناء سلام مستدام في المجتمع العراقي المتنوع قوميًا ومذهبيًا ودينيًا، رسم استراتيجيات فعّالة وسياسات عامة على جميع الأصعدة، من أجل حلّ النزاعات بطرق سلمية، عن طريق الحوار والتسامح وقبول الآخر المختلف. ففي بلد مثل العراق، يعد واحدًا من أكثر البلدان تعقيدًا على مختلف المستويات, ذلك أن تحقيق السلام فيه، يحتاج إلى إدارات وسياسات صحيحة، وهذا يحتاج بدوره إلى مؤسسات سياسية فعّالة، تتعاون مع منظمات المجتمع المدني،

فضلا عن دور الجانب التعليمي البارز، في غرس ثقافة السلام وقبول الآخر المختلف, وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، والعمل على معالجة الفقر والبطالة، لأنّهما سبب رئيس في دفع العاطلين عن العمل، إلى ارتكاب جرائم ارهابية، وذلك عن طريق توفير فرص للعاطلين عن العمل، من خلال استثمار طاقاتهم بشكل صحيح، فضلا عن مجموعة من الاجراءات التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة على المستويات كافة، وهذه بمنزلة الخطوات الأولية لبناء السلام وتوفير الأمن.

الاستنتاجات:

بناء السلام هو مجموعة اجراءات يتم اتخاذها، والتي يكون أساسها إنشاء مرحلة جديدة من الأمن والسلام في بلدان النزاع، عن طريق ضمان الحقوق والحريات، وتحقيق المساواة والمصالحة المجتمعية، واستئصال كل أشكال العنف.

إنَّ عملية بناء السلام مهمة صعبة في المناطق التي تعرضت للدمار والنزاع, وهذا يتطلب من الحكومات العمل بجدية وإرادة سياسية، من أجل ترسيخ ثقافة بناء السلام.

من الآليات السياسية المهمة، الحكم الرشيد الذي يرتبط بالمؤسسات والآليات، التي يتم عن طريقها إدارة العلاقة بين المواطن والحكومة، وتلبية الدولة لحاجات المصلحة العامة.

لنجاح عملية صنع السلام، ينبغي احترام الاختلافات المجتمعية، وإدارتها بعقلية حضارية منفتحة, وإشاعة روح التسامح, والقبول القانوني والاجتماعي بتعدد الآراء والأفكار، وهذا بدوره يؤدي إلى الألفة والمحبة بين أبناء المجتمع الواحد.

تعزيز لغة الحوار بين جميع الأطراف المختلفة والمتصارعة، له دور في خلق فضاءات للقاء الأطراف المختلفة، وينمي فضاءات بناء السلام بينهم.

يعدّ تحقيق الأمن من أهم آليات بناء السلام في العراق، لأنَّ عدم الاستقرار يهدد السلام في المجتمع.

إنَّ العراق يمتلك القاعدة الأساسية للانطلاق في عملية التطوير والتنمية الاقتصادية، وبناء السلام، عن طريق امتلاكه للموارد الثلاثة الأساسية الطبيعية والبشرية والمالية، التي تمثل مصدر الثروة الوطنية، التي تمكنه من الارتقاء بالمجتمع والعمل على تطويره.

إنَّ تحقيق السلام فيه يحتاج إلى إدارات وسياسات صحيحة، وهذا يحتاج بدوره إلى مؤسسات سياسية فعّالة، تتعاون مع منظمات المجتمع المدني، فضلا عن دور الجانب التعليمي البارز في غرس ثقافة السلام، وقبول الآخر المختلف, وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، والعمل على معالجة الفقر والبطالة.

إنَّ تفعيل دور المرأة محور أساسي في بناء السلام، والدعوة إلى التسامح وحل المشكلات الرئيسة كافة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل مستقبل آمن مستدام.

لا يمكن فصل عملية بناء السلام عن بناء الدولة، لأنَّ بناء السلام يؤدي إلى إنهاء الصراع والنزاع، بالشكل الذي يسهم في استقرار الدولة وتعزيز وحدتها.

الهوامش:

1 * المدرس الدكتور رشا رعد حميد السلطاني تدريسية في جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات.

٢ - عادل زقاغ وهاجر خلالفة, عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام, دفاتر السياسة والقانون, الجزائر, العدد ١١, ٢٠١٤, ص٢٦٩.

* العنف الثقافي يتعلق بتجاهل التباين الثقافي, وإنكار ثقافة الآخر واحتقارها وتهميشها، مما تنعكس بشكل أو بآخر على الأمن والسلام الاجتماعي.

٣- عادل رقاغ وهاجر خلالفة , مصدر سبق ذكره, ص٢٦٨.

٤ - R Alan smith&othersThe of educations IN Peacebilding , litratureReview unicef, ٢٠١١, p١٣

٥ - عمر إسماعيل سعد الله, القانون الدولي لحل النزاعات, دار هومة للطباعة والنشر, الجزائر, ٢٠٠٨, ص٦٢.

٦ - هاجر خلالفة, مقارعة الجندر لبناء السلام المضامين والدلالات, المجلة الجزائرية للأمن والتنمية, العدد ١١ , ٢٠١٧, ص٤.

٧ - عادل زقاغ وهاجر خلالفة ,مصدر سبق ذكره, ص٢٧٣-٢٧٤.

٨ - أكرم حسام فرحات, المسؤولية الدولية في إطار عمليات حفظ السلام في افريقيا, دار الأيام للنشر والتوزيع, الأردن, ٢٠١٥, ص٥٢.

٩ - ينظر في: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الدبلوماسية الوقائية: تحقيق النتائج، الأمم المتحدة – مجلس الأمن، الوثيقة S/٢٠١١/٥٥٢، ٢٦ آب ٢٠١١، ص ٣.

١٠- وليد عبد الحي، بطرس غالي: والدبلوماسية الوقائية، شؤون دولية، العدد ٢٠، القاهرة، كانون

الأول ١٩٩٣، ص ١٠.
١١ - حفناوي مدلل, الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلام والأمن الدوليين, رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد خضير, ٢٠١٢, ص١٥.
١٢- نقلًا عن بطرس غالي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٢، الوثيقة رقم S٢٤١١١ في ١٧ حزيران ١٩٩٢، نيويورك، ١٩٩٢، ص٧.
١٣ - عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية, كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, العدد٢٢, ٢٠١٢, ص٦.
١٤ A de R aulin Le process de democratisation, en Afrique et au Niger R. ٢٠١-PP١٨٨,G,p.I.C١٩٩٧
١٥ -إيناس عبد السادة علي العنزي، أثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٣٦، ٢٠٠٨، ص ١٤٨.
١٦- عبد العظيم جبر، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٧، ص ٣٣٠.

١٧-محمود سالم السامرائي، المحور السياسي (المواطنة والديمقراطية)، مجلة دراسات إقليمية، مركز الجامعة، جامعة الموصل، العدد١٣، ٢٠٠٩، ص٨.

١٨- أحمد عدنان كاظم، تأثير صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد ٢٠٠٣، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٥٣ ،٢٠١٢، ص ٨٨.

١٩- ظافر طاهر, العراق والاحتلال الأمريكي, مجلة دراسات دولية, مركز دراسات دولية, جامعة بغداد, العدد ٣٦, ٢٠٠٨, ص٢٢٠

٢٠ - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية, مستقبلنا المشترك, ترجمة محمد كامل عارف, سلسلة عالم المعرفة, الكويت, ١٩٨٩, ص٧٠.

٢١ - هايل عبد المولى طشطوش, مقدمة في العلاقات الدولية, بلا, الأردن, ٢٠١٠, ص٨٧.

٢٢ - بشير الوندي, الأمن المفقود, دار الصفار, بيروت, ٢٠١٣، ص٣٠٤.
٢٣ - زاهر ربيع حسن, المصالحة المجتمعية في نينوى بعد داعش, جمعية الأمل العراقية, ٢٠١٩, ص٣٢.

٢٤- مروان سالم, مرتكزات بناء السلام المستدام, مركز البيان للدراسات والتخطيط, بغداد, ٢٠٢٣,

ص٩.

٢٥- عماد وكاع, بناء السلام دراسة في التحديات والآليات, مجلة كلية القانون والعلوم السياسية, جامعة تكريت, العدد (٤٤), ٢٠٢٣, ص٣٢٢.

٢٦ - مهدي الحافظ، نبوءات الأمل, دار ميزوبوتاميا, بغداد, ٢٠١٣، ص١٠٤.

٢٧ - ياسين حسين، الحوار وقبول الآخر في التراث الإسلامي، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد٨، ٢٠٠٨، ص١.
٢٨ - محمد حسن, أهمية الحوار في بناء السلام, مجلة كلية الشيخ الطوسي, العدد ٧, ٢٠١٩, ص١٢٨.

٢٩- محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي وأبرز تحولاتها، مركز العراق للدراسات, ٢٠١٣, ص٥٩٨.

٣٠ - محمد البهاوي, العدالة والعنف: نصوص فلسفية مختارة, إفريقيا الشرق, الدار البيضاء, ٢٠١٣, ص٨٦.
٣١ - محمد حسن, مصدر سبق ذكره, ص١٢٥.
٣٢ - كريم محمد وآخرون, سبل تعزيز مشاركة النساء في حل النزاعات وبناء السلام في العراق, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, بيروت, ٢٠٠٩, ص٢٤.
٣٣ - كريم محمد وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص٣٤.

٣٤ - ايزابيل نيلسون, تحقيق المشاركة في مفاوضات السلام, كتيب مؤسسة كفينا تل كفينا, السويد, ٢٠١١, ص١٢-١٦ .

٣٥- أزهار عبد الله, دور المرأة في بناء السلام, مجلة كلية القانون والعلوم السياسية, جامعة كركوك, العدد (٣٧), ٢٠٢١, ص٤١٨.المرة في بناء السلام , ص٤١٨

٣٦ - مايكل هدسون, سيناريوهات سياسة العراق ما بعد الاحتلال, مجلة المستقبل العربي, العدد ٢٩٨, مجلة المستقبل العربي, بيروت, ٢٠٠٣, ص٨٠.

٣٧- خيرة عبد العزيز, دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الجزائر- بن يوسف- بن خده, كلية العلوم السياسية والإعلام, ٢٠٠٦, ص٥٣.

٣٨ - قاسم علوان سعيد, دور منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣, مجلة تكريت للعلوم السياسية, جامعة تكريت, العدد ٣, ٢٠١٩, ص٢٧٣.

٣٩- مثنى فائق, دور منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع- العراق أنموذجًا, المجلة الدولية

للسياسات العامة في مصر, العدد ٢, ٢٠٢٢, ص٢٣-٢٤.

٤٠- خضر دوملي, كتابات في بناء السلام والتعايش, مطبعة خاني, دهوك, ٢٠١٤, ص٩٢.

٤١- المصدر نفسه, ص٤٦.

٤٢- بدر الحسين, التعايش من أجل السلام, مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني, الرياض, ٢٠١٨, ص٨٨.